

العتلة والمصادقية المحفوظة

4 يوليو 2009

- عبد الغني السرايوي -

وبالرغم من أن مضمون المذكورة المذكورة لم يرق إلى مستوى التغيير الشامل الكفيل بارساء الأسس الضرورية للديمقراطية الحققة، فإن الطبقة الحاكمة تعاملت معها بتجاهل تام، ولم تعرها أي اهتمام ولم تقم لها أي مقام.. فما كان على "المعارضة البناءة" إلا أن تتخلى عنها، وتسكت وتتجاوز ليس مذكرتها وحسب، بل مبدأ طرح الإصلاحات الدستورية نفسها، وتسلم بأن ذلك أصبح بقتة من مأمورية الطبقة الحاكمة لوحدها دون سواها، وتقيل بدخول لعبة ترتيب الانتخابات المقبلة والتنافس والجدال حول شروطها وقوانينها التطبيقية، بتخل تام عن مطالبها الدستورية.

ولم تكن هذه هي الغلطة الأساسية الوحيدة التي ارتكبتها قيادات أحزاب "المعارضة البناءة" والتي نالت من مصداقيتها منذ البداية، بل أن "الكتلة" ارتكبت أفضح عنصرا سلما المبادرة كاملة للطبقة الحاكمة لتقوم بدور "الحكم" والطرف في أن معا، وقد رامت بشأن شروط وظروف إجراء الانتخابات، بشكل أخرج على اعتبارات وأهمية داخلية وخارجية من شأنها أن تدفع بالطبقة الحاكمة، هكذا عن طيب خاطر، إلى "الافتتاح" وقبول اقتراحات الأحزاب المتكثلة، وتغليب كفة هذه الأخيرة على كفة الأحزاب اليمينية الأخرى !!

والحقيقة أن مبادرة من هذا النوع في الاحتكام وطلب التحكيم و بشكل طوعي ورسمي، لم يسبق نظيرها لا وطنيا ولا دوليا، (وإنها لمن النواذر في العمل السياسي يحار العقل في تفسيرها والتي ستشكل لا محالة مادة خصبة للباحثين في العلوم السياسية..). إذ أنها جعلت أصحابها يسجنون أنفسهم في قوقعة يدعون هم أنفسهم العمل على الخروج منها ويقدمون هدية للطبقة الحاكمة مكنت هذه الأخيرة من تجميع كل الادرار بيدها واستثمارها أحسن استثمار، فكانت النتائج: تقوية كل الصلاحيات لوزارة الداخلية للإشراف العملي على الانتخابات، وضرب عرض الحائط كل المطالب (سن التصويت، التقطيع والقانون الانتخابي، الهيئة المشرفة على الانتخابات..) والمصادقة الرسمية و "القانونية" على كل شروط وظروف الانتخابات كما أرادت لها وخططت لها الطبقة الحاكمة، أما "الكتلة" فلها الشكر الجزيل على فائق كرمها، وسوف ينظر في مطالبها في الجولة الانتخابية اللاحقة، بعد ستة أو ثمانية أعوام حسب الظروف، وهذا ما تتجه نحوه الأحداث لحد الساعة..

وها هي "الكتلة" تتجأ للتظلمات والشكايات حول مصيرها الذي صنفته بيدها، بشكل منفرد وفي غيبة عن الجماهير المعنية، وها هي التصريحات "النصاروخية" داخل قاعة البرلمان (المزبد) والغطايات والبيانات، ومذكرات الاستجداء و "طلب الاستئناف" ..

في خضم الاستعداد للجولة الانتخابية المقبلة، تأسست كما هو معلوم، كتلة من بعض الأحزاب التي لا تشارك في الحكومة حاليا، وعقب ذلك صرح الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي باسم الكتلة أنها إطار مفتوح للأحزاب والمنظمات الأخرى، شريطة أن تبادر بطلب الانخراط، وأن تخضع للطريقة ومقاييس وإجراءات سبقت فيها النهاية العليا للكتلة، .. وكان القوى الديمقراطية في بلادنا مطالبة بالخضوع لامتحان الاجتياز أمام التكتلين، حتى يسمح لها بدخول في إطار أعدده وطبخه في الخفاء، وشكل حلقي، وحدنوا مسبقا طبيعته وبرنامجها وأهدافه، وقننوا شروط العضوية فيه وتملكوا لوحيدهم قرار البث فيها، وشرعوا أن تلك هي الجبهة و "الكتلة الديمقراطية" الممثلة والناطقة باسم كافة القوى الوطنية والديمقراطية.. (وهذه هي الديمقراطية والعمل الجبهوي وإلا فلا..)

والحقيقة أن طرح "امتحان الاجتياز" هذا، مجرد طريقة تجميعية لقلب الموضوع رأسا على عقب، لأن المطالب باجتياز امتحان المصادقية فيما يتعلق بالديمقراطية والتشيت بمبادئها والنضال من أجلها، هم فعلا المتكثلون أنفسهم، وليس غيرهم، نظرا للوبن الشاسع بين القول والفعل، ونظرا لثقل ملف السوابق الذي تجتره الأحزاب البرلمانية وهي التي انجرت وانغمست في التجارب المزورة الفاشلة إلى درجة العمالة الطبقية لبعضها، وذلك كله باسم "المعارضة البناءة" : فالإيه يرجع الدور التاريخي في فك العزلة عن الطبقة الحاكمة داخليا وخارجيا، خاصة منذ انطلاق "المسلسل" في بداية السبعينات.. والذي لم ينته بعد - واليه المساهمة الدائمة في تركيز الواجهة الديمقراطية المفشوشة والمؤسسات المزورة التي تعرفها بلادنا، وبالرغم من إجماع الأحزاب المذكورة على الطبيعة المزورة لتلك المؤسسات، فإنها لم تكف عن الانتفاع منها مايا ومعنويا وسياسيا - ياكلون الفلة ويسبون الملة، كما يقول المثل.

وبخصوص المسألة الدستورية والديمقراطية التي تم تحريكها في الآونة الأخيرة، فإن مجرد الوقوف عند الممارسة الفعلية لأحزاب "المعارضة البناءة" هذه - لا عند التصريحات البراقة، والمواثيق المعلنة والإعلانات، والتمحيص في مواقفها الحقيقية وطريقة تعاملها، يوضح لنا بجلاء أن مصداقية المتكثلين قاب قوسين أو أدنى..

فمن المعروف أن الحزبين الرئيسيين داخل الكتلة قسما "مذكورة سرية للسلطات، طرحا من خلالها الإصلاحات الضرورية، من وجهة نظرهم، بخوض الجولة الانتخابية المقبلة. وإذا نقول مذكورة سرية، فقد تم كتمانها ليس على الجماهير والرأي العام وحسب، بل حتى من هيأت ومناضلي تلك الأحزاب أنفسهم، وتم طرحها في نطاق مغلوق مع السلطات، وكان الأمر يتعلق باستشارة فنية تقدم لشركة أو مؤسسة معينة، وليس بمسألة من حجم المسألة الديمقراطية التي تهم حاضر ومستقبل شعب بأسره.

إلا أن مجمل هذا الضجيج الاعلامي لا يمكنه أن يحجب عنا الحقيقة والواقع : إن المتكلمين قد وضعتهم نتائج الأسلوب الذي لجأوا اليه في إدارة المعركة الديمقراطية التي وضعها بعضهم بأنها عبثية، وضعتهم في مأزق سياسي مميت لا يحسدون عليه، فنجدهم اليوم يطالبون "بالتراضي" على حد تعبيرهم، والمغزى السياسي الوحيد لذلك هو فقدان أي مبادرة فعلية، واللهث وراء الركب لانتزاع بعض الفئات لانقاذ ماء الوجه ليس إلا..

السؤال البسيط، والجواب بنعم أو لا ..

والحالة هذه: أين هي مصداقية "الكتلة" أمام جماهير شعبنا واداري العام الداخلي والخارجي؟ وهل توجد "الكتلة" فعلا في موقف يسمح لها بفرض الشروط والمقاييس والاجراءات على القوى الديمقراطية الحية ببلادنا. أم العكس هو الصحيح؟ وكيف يمكنها الخروج من المأزق السياسي العويص الذي وضعت نفسها فيه؟ وهل ستربح من جديد في "امتحان الاجتياز" المطروح أمامها بشأن الجولة الانتخابية المقبلة، بعد أن رسبت في امتحان المصداقية؟ وإذا كان هذا الامتحان الجديد عميرا ومصيريا بالنسبة للكتلة، فإنه لا يشتمل رغم ذلك على أسئلة معقدة أو شروط ملتوية من صنف المقاييس والاجراءات، بل فقط على سؤال واحد غاية في البساطة، لا مفرر للسادة المتكلمين من الاجابة عليه، والسؤال هو: هل ستشاركون في الانتخابات المقبلة؟ في غياب كل الشروط والضمانات التي طالبت بها؟ (الاصلاحات الدستورية سن من التصويت في 18 سنة المراقبة الفعلية لنزاهة الانتخابات، وليس الشكلية، التقطيع الانتخابي، القانون الانتخابي، إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والانفراج السياسي.. الخ).

وبعيدا عن الحملات الاعلامية والتصريحات النارية والخطابات الزرناة، فإن الجواب الواضح والبسيط على هذا السؤال البسيط لا يحتمل أكثر من نعم أو لا ..

والجواب تتكره طبيعة الحال لأحزاب الكتلة ومزيجها، إذ أننا لا طمع في أي حال من الأحوال أن نحل محلها الذي لا نحسدنا عليه بامانا، كما أننا نعتز ونفخر بالموقف الواضح الصافي الذي أعلنه حزب الطبيعة أمام الملا بشأن المسألة الديمقراطية بشكل مبني وعملي في أن معا، وخارج دائرة المساومات والمراهقات الخفية. (انظر كلمة اللجنة الادارية لحزب الطبيعة في مهرجان أكدير).

حقيقة واحتمالان

ومع ذلك نسبح لانفسنا بالتاكيد على حقيقة ثابتة، وطرح احتمالين:

1. الحقيقة التي لا غبار عليها هي أن الطبقة الحاكمة تمكنت من

تمرير شروطها كاملة بشأن الانتخابات بشكل رسمي و"قانوني" تحت غطاء لعبة الحوار والمساومة والتحكيم والتراضي، وليس من الوارد أن تتراجع عن ذلك، اللهم في بعض الشكليات التي لا تمس الجوهر، وتسمح فقط بإيقاد ماء الوجه بالنسبة لمن تراهن عليه كشريك لها وحليف. وبالتالي فإن جميع المؤشرات تدل على أن الانتخابات المقبلة ستكون كسابقاتها، لأن نفس العوامل تؤدي حتما لنفس النتائج وسيتولى الحاسوب الالكتروني انتخاب الاغلبية البرلمانية. وتوزع المقاعد والشائطة، حسب درجات الاستحقاق في لعبة شد التوازن والتراضي والتساكن والتمازج.

2. أما الاحتمال الأول فيتعلق بإيجابية أحزاب الكتلة بنعم للمشاركة في الانتخابات رغم غياب الشروط الحد الأدنى. وهو احتمال يظهر لنا واردا، ليس فقط بناء على سوابق الاحزاب البرلمانية هذه، بل بالاستناد أيضا الى ثقل المصالح التي بناها "المسلسل" منذ أزيد من عقد ونصف. ذلك أن "المسلسل" لم يقتصر على التساكن والتراضي والتحالف على المستوى السياسي، بل أنه تأسس أصلا على قاعدة الانفتاح الاقتصادي الموضوعي على شرائح البورجوازية الوسطى والتقنوقراط، وحقق أيضا "التساكن والتمازج" في مستوى المصالح الاقتصادية والمالية، عبر "المؤسسات المنتخبة" وما توفره من إمكانيات الانتفاع، وعبر الاستفادة من دورة الانتاج بصفة عامة. وبالتالي ولواقضت الضرورة والمصلحة السياسية عدم المشاركة في الانتخابات فإنه لا يظهر أن أحزاب الكتلة قادرة على فرض هذا القرار على نوابها وأطرها المستقطبة والموجودة عمليا وموضوعيا في صف المؤسسات الرسمية. عندها نخشى أن تلجأ أحزاب الكتلة الى تسييع القرار السياسي من جديد عبر موقف حرية الاختيار والقرار الفردي كما حدث غير ما مرة..

3. أما احتمال عدم المشاركة كموقف سياسي واضح، وكرد منطقي سليم على اتجاه الارضاع الراهنة، فيظهر أنه خارج القدرات الموضوعية للكتلة، بحكم طبيعتها وتركيبتها وممارستها، وأنه يندرج فقط في باب المراهقات التي لا تركز على أساس (1) وإذا ما حدثت معجزة عدم مشاركة أحزاب الكتلة في الانتخابات- الشيء الذي نستبعد- وتشبثها بالشروط والمطالب الحد الأدنى، والتحاقها بالتالي بالخط النضالي الديمقراطي الصحيح، بحزم وجدية ووفاء، فسنكون أول من يطوي صفحة الماضي وينتهج للمستقبل، واضعين مصلحة النضال الديمقراطي الفعلي والوحدة التضالية من أجله- ومن أجله تحديدا- فوق أي اعتبار، بما يتطلبه الظرف من تضحية بمصلحتنا السياسية الذاتية لمصالح المبادئ والمصالح الشعبية العليا، وهي مسألة تعوننا عليها، وأعطينا الدليل بشأنها لجماهيرنا في غير ما مناسبة.

.. وليتحمل كل مسؤولياته

وفي جميع الحالات، فإننا واثقون من أن الضمانات الحية، وكل الوطنيين والديمقراطيين المخلصين داخل وخارج أحزاب "الكتلة" يتقاسمون معنا نفس التحاليل والاحتمالات والتخمينات والتخوفات، إلا أنهم مطالبون اليوم بتحمل مسؤولياتهم كاملة، لأن امتحان الاختيار ما بين تزكية الديمقراطية المغشوشة من جديد وبين التثبيت بالموقف الديمقراطي النضالي الجدي، امتحان مصيري كما أسلفنا، وبمشاركة أحزاب الكتلة من جديد في لعبة التراضي والتمازج مع الطبقة الحاكمة في غياب الشروط والمطالب الحد الأدنى، سيسقط عنها أي بصيص من المصداقية لدى شعبنا، وبصفة نهائية...



(1) أشجع وكتب هنا وهناك أن سياسة أحد الأحزاب المكونة للكتلة لازالت تقرأ بين السطور. وأن زعيم ذلك الحزب كان غائبا عندما زلغمت الكتلة عن التثبيت بمطالبها، ويجرد عهده تم تصعيد اللبنة من جديد، وأنه حازم على التخلص من بين حبه الذي سيجر مع الحكم لا محالة وجر اليسار وتكبير الجسج لإفشال سياسة الطبقة الحاكمة الع. وأساليب الجر والدفع هذه، و«شي يكره» وشي يبخ» وما إلى ذلك من الأساليب الانقلابية حتى في السياسة، كلها أكل عليها البعر وشرب. وفي الغرف الزاهية فإنها لا تصعد لحظة واحدة أمام الواقع والممارسة الفعلية وكلها أسفها الساحة التضالية فأصبحت من أساطير «الفتيا» الأولين، خاصة عندما يخرس تطبيقها من بني صباها المعتزلة والتشدد ضد الطبقة الحاكمة فنجد في المسا، بحسن الفحص، على «الثرثالة».